وزير المستعمرات ان هذا التصريح ، اذا فهم على هذا الوجه ، لا يتضمن صراحة ، او ضمنا ، شيئا من شأنه ان يثير مخاوف عرب فلسطين او يسبب استياء اليهود »[١٠٧] .

وتطرق الكتاب الابيض الى الوسائل التي ستتبعها الحكومة البريطانية لتنفيذ تلك السياسة ، فاعلن ان « من الضروري ، لتطبيق هذه السياسة ، تمكين الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها عن طريق الهجرة »[١٠٨] ، شرط ان يخضع ذلك « لقدرة البلاد الاقتصادية »[١٠٩] على استيعاب اولئك المهاجرين إذ ذاك . اما بشأن نظام الحكم ، « ففي عزم حكومة جلالته تأسيس حكومة ذاتية واسعة النطاق في فلسطين ، ولكنها ترتئي ، بالنظر للظروف الخاصة في تلك البلاد ، ان يتم ذلك تدريجيا لا طفرة »[١١٠] واعتبرت الحكومة البريطانية ان الخطوة الاولى على هذه الطريق قد اتخذت عند تأسيس المجلس الاستشاري ، و « ان النية تتجه الآن الى اتخاذ خطوة ثانية بتأليف مجلس تشريعي تختار اكثرية اعضائه على اساس انتخابي واسع »[١١١] . ولكن « في راي وزير المستعمرات ان من الحكمة ان يمر وقت ما قبل توسيع الحكم الذاتي في فلسطين ، وقبل تخويل المجلس صلاحية المراقبة على السلطة التنفيذية ، وبعد بضع سنوات يعاد النظر في حالة البلاد . فاذا اسفر الاختبار في سير النظم الدستورية التي يراد تأسيسها بعد الآن عن نجاح ، تعطى صلاحية اوفر لنواب الشعب المنتخبين »[١١٢] .

ولقد بقيت السياسة التي اعلنت بموجب هذا الكتاب الابيض ، سارية المفعول ، على وجه العموم ، حتى سنة ١٩٣٩ ، عندما تغيرت بموجب كتاب ابيض اخر صدر آنذاك .

المجلس التشريعي

مع نشر كتاب تشرشل الابيض ، سارت الاجراءات الهادفة الى وضع الاسس الدستورية لنظام حكم الانتداب البريطاني في فلسطين ، بخطى حثيثة . ففي ٢٤ تموز ١٩٢٢ ، أقر مجلس عصبة الأمم نص صك الانتداب ، الذي عرضته عليه الحكومة البريطانية ، في ضوء التفسيرات التي تضمنها الكتاب الابيض . وما أن مر اسبوعان على ذلك ، حتى نشرت سلطات الانتداب في فلسطين ، في ١٠ اب ، ما اسمته مرسوم دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢ . ومنح المندوب السامي البريطاني ، بموجب هذا المرسوم ، صلاحية حكم البلد باعتباره رأس السلطة التنفيذية فيها ، وذلك وفقا « للمراسيم والتعليمات التي قد يصدرها جلالة [ملك بريطانيا] .... من اجل تنفيذ صك الانتداب ... او للتعليمات التي تصدر اليه بواسطة احد وزرائه ، ووفقا لكافة التشاريع والقوانين المعمول بها الآن ، او التي سيعمل بها فيما بعد ، في فلسطين »[١١٣] ، وعلى ان يساعده في تأدية مهامه هذه « مجلس تنفيذي لاسداء المشورة »[١١٤] ، تعين اعضاءه الحكومة البريطانية . ومنح المندوب السامي ايضا « جميع الحقوق في الأراضي العمومية ... والمناجم والمعادن والمياه »[١١٥] ، وسمح له بأن « يهب او يؤجر اية ارض من الأراضي العمومية او اي معدن او منجم ، وله بأن يأذن باشغال مثل هذه الأراضي بصفة موقتة وبالشروط والمدد التي يراها ملائمة »[١١٦] . كما منح المندوب صلاحية تعيين الموظفين واقالتهم ، ومنح العفو عن الجرائم .

ونص المرسوم ايضا على اقامة « سلطة تشريعية » ، على شكل مجلس تشريعي ، يؤلف